

בִּיָּזָם

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.).

بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

تحقيق بتسليم حول القتل في حملة "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة

في ختام تحقيق متواصل، تنشر منظمة بتسليم المعطيات حول القتل الفلسطيني خلال حملة "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة التي وقعت أحداثها في الفترة ما بين 27.12.2008 ولغاية 18.1.2009.

وقد بذلت منظمة بتسليم أقصى الجهود من أجل التحقق من هذه المعطيات. وقد قام الباحثون الميدانيون لمنظمة بتسليم في قطاع غزة بجمع الإفادات من شهود العيان وتحديثوا مع أقارب القتلى وقارنوا المعلومات بالتحقيقات التي أجرتها منظمات حقوقية فلسطينية ودولية وكذلك مع المعلومات المنشورة على مواقع الانترنت والمدونات التابعة للكثائب العسكرية للمنظمات الفلسطينية المسلحة والشرطة الفلسطينية وفي منتديات المنظمات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم فحص بيانات المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، نتائج التحقيقات التي أعدها الجيش في أعقاب الحملة، كما تم نشرها في وسائل الإعلام، والمعلومات المشمولة في التقرير الذي نشرته وزارة الخارجية حول الحملة. في إطار التحقيق توجهت منظمة بتسليم إلى الجيش وطلبت الحصول على القائمة التي بلورها بهدف مقارنة القائمة مع المعلومات التي بحوزتها، غير أن الجيش الإسرائيلي رفض تحويلها.

على ضوء العدد الكبير للقتلى ونظرا لأن الجيش لم يتح لممثلي منظمة بتسليم الدخول إلى قطاع غزة من أجل تعزيز عمل الباحثين من قبل المنظمة في القطاع، فقد بقيت حالات من القتل التي لم تتجح منظمة بتسليم في الاستبيان مشاركتهم في القتال. وسوف تستمر التحقيقات بشأن هؤلاء خلال الأسابيع القادمة. وقد حولت منظمة بتسليم القائمة للحصول على رد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي وشرعت بإجراءات طبقا لقانون حرية المعلومات من أجل الحصول على قائمة الأسماء الخاصة بالجيش.

ביצע

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.)
بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

מעטיות

(جميع المعطيات تتعلق بقطاع غزة خلال الفترة ما بين 27.12.2008 – 18.1.2009)

القتلى الفلسطينيين

قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 1,387 فلسطينيا طبقا للتوزيع التالي:

773	لم يشاركوا في القتال
109	من بينهم نساء (فوق 18)
	من بينهم قاصرون وقاصرات
320	تحت جيل 18
330	شاركوا في القتال
19	من بينهم قاصرون
0	من بينهم نساء
248	رجال شرطة في محطات شرطة
	من بينهم في اليوم الأول للحملة 245
36	لا تعرف منظمة بتسيلم إذا شاركوا في القتال
	من بينهم نساء 0
	من بينهم قاصرون تحت جيل 18 6
1387	المجموع

القاصرون الذين قتلوا (لم يشاركوا في القتال):

بنات	بنين	المجموع	جيل
27	33	60	حتى جيل 5 (يشمل)
51	68	119	حتى جيل 10
92	198	290	حتى جيل 16
96	224	320	حتى جيل 17

דייג

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.)
بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

التوزيع حسب الجنس (بالغون لم يشاركوا في القتال):

جيل	المجموع	رجال	نساء
18-29	176	141	35
30-39	74	55	19
40-49	90	69	21
أكثر من 50	113	81	32

القتلى من الجانب الإسرائيلي

خلال حملة الرصاص المصوب قتل الفلسطينيين 9 إسرائيليين. من بينهم 3 مدنيين، قتلوا جراء الإصابة بصواريخ القسام وجراد و- 6 كانوا من عناصر قوات الأمن. وقد قتل 4 جنود آخرين من قبل جنود إسرائيليين.

الهجمات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين:

قتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وعنصر من قوات الأمن الإسرائيلي في الهجمات الصاروخية على جنوب إسرائيل خلال حملة "الرصاص المصوب". إن إطلاق الصواريخ على المدنيين من داخل المناطق المأهولة يشكل انتهاكا لقوانين القتال.

أولاً، المنظمات الفلسطينية التي تطلق الصواريخ والقذائف تصرح علناً حول نيتها الاستهداف وإلحاق الإصابات بالمدنيين الإسرائيليين. إن الهجمات الموجهة إلى المدنيين تعتبر انتهاكا للقواعد الأخلاقية والقانونية. إن القتل المتعمد للمدنيين يعتبر انتهاكا خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب لا يمكن تبريرها مهما كانت الملابس. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصواريخ والقذائف تعتبر سلاحاً غير قانوني حتى لو كانت موجهة إلى أهداف عسكرية، حيث يدور الحديث عن سلاح غير دقيق يشكل بحكم طبيعته خطراً على المدنيين المتواجدين في مناطق الإطلاق والمناطق التي يقع فيها، بما يتناقض مع المتطلبات الأساسية لقوانين القتال: التمييز والتناسب.

بالإضافة إلى ذلك، في جزء ملحوظ من الحالات يقوم الفلسطينيون بإطلاق النار من داخل مناطق يعيش فيها المدنيون. إن القانون الإنساني الدولي يحظر الهجمات من داخل بيوت المدنيين أو من المناطق

ביצע

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.).

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

المجاورة لها واستعمال المدنيين كدروع بشرية. إن المنظمات الفلسطينية التي تختار إطلاق الصواريخ على البلدات داخل إسرائيل من مناطق مأهولة أو مجاورة لها تنتهك هذا الحظر وينطوي عملها هذا ليس فقط على نية باستهداف المدنيين في إسرائيل بل أيضا الاستهانة بحياة المدنيين الفلسطينيين. إن جميع المشاركين في التخطيط وتنفيذ هذه العمليات مسئولين عن الانتهاكات الخطيرة لقوانين القتال وهم يتحملون مسؤولية جنائية شخصية عن دورهم.

معطيات الجيش الإسرائيلي

جاء في بيان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أنه تم "جمع 1,166 اسم للقتلى خلال حملة "الرصاص المصبوب"، من بين 709 مخربا من منظمة حماس الإرهابية، وبعضهم من منظمات إرهابية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك أسماء لـ 162 رجلا بجيل 16- 50 لم يتم تحديد انتسابهم بصورة نهائية. إلى جانب ذلك، معلوم وجود 295 قتيلا غير ضالعين، من بينهم 89 قتيلا تحت جيل 16 و- 49 امرأة".

نظرا لأن الجيش الإسرائيلي رفض تحويل قوائم الأسماء التي بحوزته إلى منظمة بتسيلم، لا يمكن فحص ادعاءات الجيش بخصوص عدد المقاتلين وهوياتهم.

إن المعطيات المتوفرة لدى منظمة بتسيلم تتناقض مع معطيات الجيش. طبقا لمعطيات منظمة بتسيلم، فقد قتل 252 قاصرا نقل أعمارهم عن 16 (بنين وبنات) ممن لم يشاركوا في القتال فيما يصل عدد النساء والفتيات اللواتي تزيد أعمارهن عن 16 سنة ولم يشاركن في القتال إلى 111 قتيلة.

تتوفر لدى منظمة بتسيلم نسخ عن شهادات الميلاد والوفاة ومستندات طبية أخرى حول الغالبية الساحقة من القاصرين الذين قتلوا خلال حملة الرصاص المصبوب. كما تتوفر لدى منظمة بتسيلم صور 45 قتيلا منهم حصل عليها الباحثون الميدانيون لمنظمة بتسيلم من أهالي القتلى.

تصنيف القتلى الفلسطينيين

إن تصنيف قائمة القتلى طبقا للمشاركة في القتال مبني على توجه جديد للصليب الأحمر الدولي، وهو توجه تمت بلورته بعد ست سنوات من عمل مجموعات عمل مكونة من خبراء في القانون الإنساني الدولي. ويهدف البحث إلى إيجاد رد على الظاهرة الآخذة بالاتساع في النزاعات المسلحة في أنحاء العالم، بخصوص الضلوع المباشر للمدنيين في القتال، بهدف تعزيز حماية المدنيين الذين لا يشاركون في

بيّن

بצלّم - مركز الميّدع الإسرائيلي لذكويوت الهأدم بشطحيم (ل.ر.)

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

القتال ولهذا فهم ليسوا أهدافا مشروعة للهجوم. في أعقاب البحث فقد حدد الصليب الحمر وجود مجموعتين من الأشخاص الذين يفقدون الحماية الممنوحة للمدنيين خلال الصراع المسلح بين دولة وبين مجموعات مسلحة ومنظمة. وقد أدرجت منظمة بتسيلم المجموعتين تحت التصنيف "شارك في القتال".

(1) الشخص الذي يقوم بـ"دور قتالي متواصل" (Continuous Combat Function) يُعتبر هدفا مشروعاً حتى لو كان في تلك اللحظة لم يشارك بصورة مباشرة في القتال. ويندرج في هذا التصنيف الأشخاص الضالعين في الإعداد، التنفيذ أو تولي قيادة عملية قتالية. إن الشخص الذي تم تجنيده، تدريبه وتجهيزه من قبل مجموعة مسلحة بهدف المشاركة بصورة مباشرة ومتواصلة بالعمليات القتالية، يعتبر كمن يقوم بدور قتالي متواصل حتى لو لم يقوم ولو بعملية واحدة. من الناحية الأخرى، فإن الأشخاص المرتبطين بهذه المجموعات دون أن يشتمل دورهم على المشاركة المباشرة بالقتال فإنهم يحتفظون بمكانتهم كمدنيين وهم ليسوا هدفا مشروعاً للهجوم. وبهذا، فإن المُجندين، المُدرّبين والممولين قد يساهمون في القتال لكنهم ما داموا لم يشاركوا في القتال، يحظر مهاجمتهم.

(2) الشخص الذي لا يقوم بـ"دور قتالي متواصل" هو هدف مشروع للهجوم فقط عندما يشارك بصورة مباشرة في القتال (على سبيل المثال، في طريقه لإطلاق صاروخ، خلال العملية وفي طريق العودة من العملية).

إن حقيقة كون الشخص القتيل كان منتسباً لمنظمة فلسطينية ما لا تعني بحد ذاتها دليلاً على أن القتيل شارك في القتال وأنه فقد الحماية التي يستحقها كمدني. فقط الأشخاص الذين قاموا بدور يستوفي تعريف "دور قتالي متواصل" يتم اعتبارهم كمن شاركوا في القتال.

تصنيف رجال الشرطة الفلسطينيين

منذ اليوم الأول لحملة "الرصاص المصبوب"، 27.12.2008، قصفت إسرائيل المبنى الرئيسي للشرطة في غزة وقتلت 42 متدرباً في الشرطة كانوا ينتظمون في ذلك الوقت على شكل مجموعة. وفي نفس اليوم قصفت إسرائيل حوالي 18 محطة للشرطة في أنحاء القطاع. بالمجموع، قتل الجيش الإسرائيلي في ذلك اليوم 245 شرطياً في محطات الشرطة.

وقد صرحت جهات رسمية إسرائيلية عبر مقابلات في وسائل الإعلام ومن خلال البيانات الصادرة عنها، أن الغارات على عناصر الشرطة كانت مشروعة لأنه كان من المقرر لرجال الشرطة المشاركة في

בִּיָּזָם

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.)

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

المستقبل بقتال إسرائيل. وأضافت هذه الجهات انه طبقا لتصوراتها فإن كل هدف تابع لحماس يعتبر هدفا مشروعا، بغض النظر عن النشاط الذي كان يقوم به المصابون.

معلوم لمنظمة بتسيلم أن الكثير من رجال الشرطة كانوا أيضا أعضاء في الأذرع العسكرية المنبثقة عن التنظيمات الفلسطينية وربما كان من المقرر لهم مستقبلا المشاركة في القتال ضد إسرائيل. لكن، في ظل غياب معلومات موثوقة عن دمج عناصر الشرطة في القوة المقاتلة لحماس، ومن باب مراعاة الحقيقة بأن الأشخاص يعتبروا مدنيين ما دام لم يثبت العكس، لا يمكن التوصل إلى تحديد جارف بان جميع رجال الشرطة كانوا هدفا مشروعا للاستهداف وأن الشرطة الفلسطينية في غزة، كمؤسسة، هي جزء من القوة المقاتلة لحماس والتي يلعب جميع أعضاؤها دورا قتاليا متواصلا.

على ضوء هذه الأسباب فقد قررت منظمة بتسيلم وضع رجال الشرطة الفلسطينيين الذين قتلهم إسرائيل خلال حملة "الرصاص المصبوب" ضمن مجموعة منفردة. يندرج الشخص في هذه المجموعة إذا قتل في إطار هجوم موجه إلى عناصر الشرطة أو محطة للشرطة. في الملاحظة المرفقة تمت الإشارة إلى الانتساب التنظيمي إذا كان معروفا لمنظمة بتسيلم. إذا كان الحديث يدور عن شرطي قتل خلال القتال، أو شرطي قتل عندما لم يكن مشاركا في القتال وليس في إطار هجوم موجه إلى رجال الشرطة، تتم الإشارة في الملاحظة إلى انه عمل كشرطي، بقدر ما تتوفر هذه المعلومة لمنظمة بتسيلم.

مشاركة القاصرين في القتال

كان من بين القتلى 19 قاصرا أعمارهم ما بين 16-18 شاركوا بصورة مباشرة في القتال. إن القانون الإنساني الدولي يحظر على الأطراف المتنازعة تجنيد القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في القوات المقاتلة ويُلزمها باتخاذ جميع الوسائل المطلوبة لضمان عدم مشاركة القاصرين في أعمار تقل عن هذا في الأعمال العدوانية. تجدر الإشارة إلى أن موقف منظمات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وبضمنها منظمة بتسيلم، يقوم على منع مشاركة القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في القتال.

בִּיזָה

בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ל.ר.)

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

الاشتباه بانتهاك القانون

إن نشر اسم الشخص في قائمة القتلى، الإشارة إلى حقيقة كونه مدنياً أو تصنيفه كمن لم يشارك في القتال لا تدل بالضرورة على انتهاك القانون من قبل إسرائيل أو على براءة الشخص المقتول وليس من شأنه أن يوصل إلى استنتاج ذي طابع قانوني أو أخلاقي.

لكن، يتوجب على أي هجوم عسكري أن يستوفي القواعد المحددة في القانون الإنساني الدولي، وخاصة تطبيق مبادئ التمييز والتناسب. طبقاً لهذه المبادئ، يمنع توجيه الهجمات إلى المدنيين ويجب بذل ما يمكن من الجهد كي يكون الضرر الذي من المتوقع أن يلحق بالمدنيين نتيجة الهجوم على أهداف عسكرية مشروعة لا يزيد عن الأفضلية العسكرية المتوقعة من هذا الهجوم. طبقاً لقوانين القتال، في كل حالة شك بخصوص كون الشخص مقاتلاً أو مدنياً، يتوجب على مخططي الهجوم العمل على أساس أن الحديث يدور عن مدني. إن انتهاك هذه المبادئ يعتبر انتهاكاً قد يتحمل الجنود الذين ينفذونه وقادتهم المسؤولية الجنائية الشخصية.

بناءً على ذلك، في كل الأحوال التي يُقتل فيها مدنيون لم يشاركوا في القتال، يقع على عاتق قوات الأمن واجب إجراء تحقيق مستقل وفعال بخصوص ملابس قتلهم من أجل التأكد من أن قوات الأمن عملت حسب القانون.

من أجل الدفع قدماً بفتح تحقيق ومحاسبة، فقد حولت منظمة بتسيلم جميع المعلومات التي بحوزتها إلى سلطات التحقيق ذات الصلة. خلال الأشهر التي تلت حملة "الرصاص المصبوب" أرسلت منظمة بتسيلم عشرين توجهاً إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى النائب العسكري الرئيسي بخصوص أحداث متنوعة تثير الاشتباه بتجاوز القانون، وبضمن هذا حالات قتل فيها حوالي تسعين فلسطينياً لم يشاركوا في القتال، بقدر ما هو معلوم لمنظمة بتسيلم، نصفهم تقريباً من القاصرين، وحالات أخرى قام خلالها الجنود باستعمال المدنيين كدروع بشرية. لغاية الآن، حصلت منظمة بتسيلم على رد واحد موضوعي أبلغت من خلاله النيابة عن فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيقات العسكرية بخصوص الاشتباه باستعمال المدنيين كدروع بشرية.